تحولات المشهد العسكري في سورية وانعطافاته

يحلّل تحديات المقاومة المدنية المسلحة والعلاقة الجدلية مع السكان وبين الفصائل، ويتكهّن سيناريوهات العام المقبل.

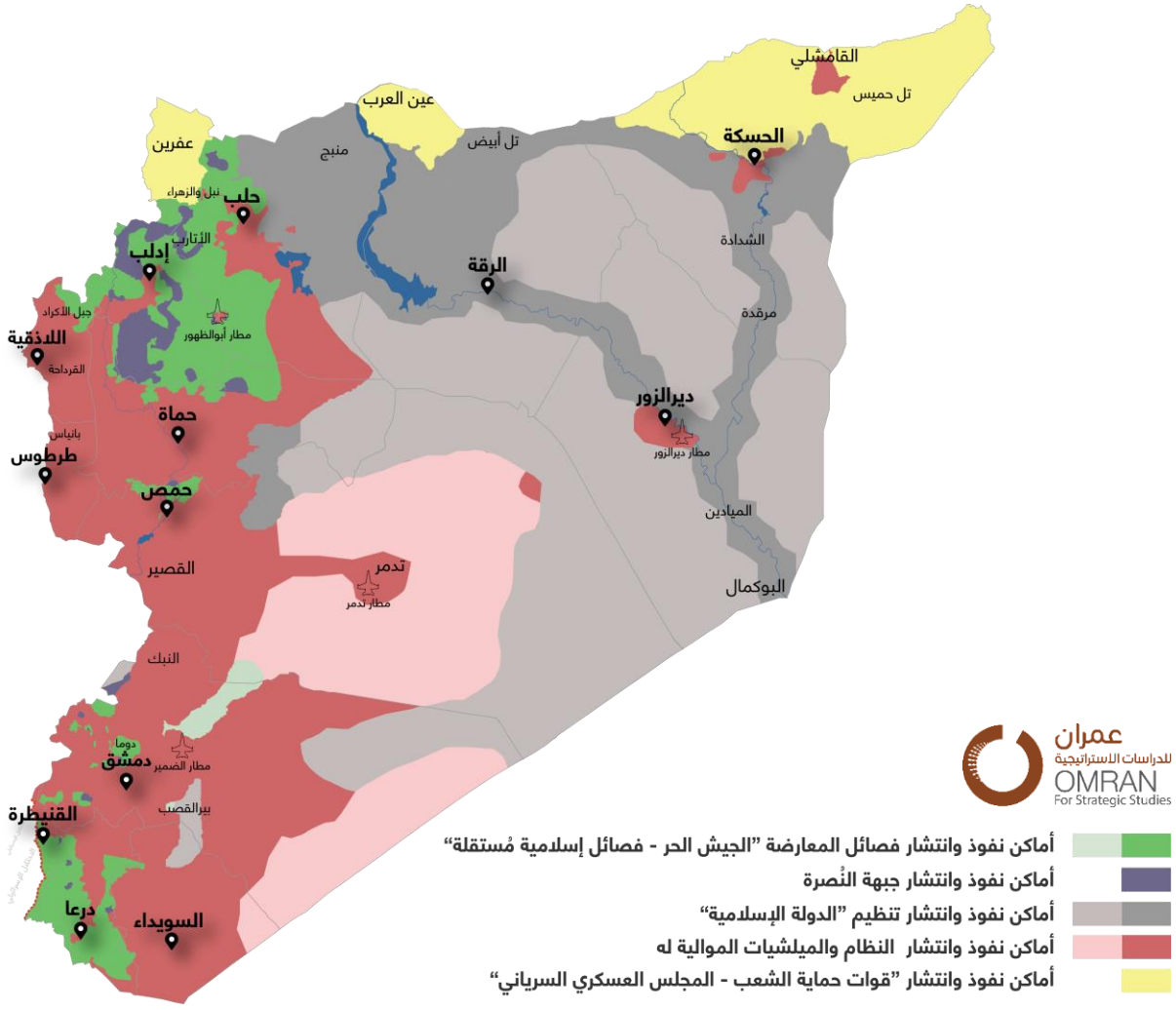

خارطة توزع السيطرة والنفوذ

لقد كانت سنة 2014 مزدحمةً بالأحداث التي ستشكل قاعدةً للديناميات العسكرية للعام 2015، لعلّ أبرزها دخول التحالف الدولي مباشرة في معادلة التوازن في المنطقة التي اتسمت بالفعالية العالية على الجبهات التي اشتبك فيها تنظيم الدولة (كما حدث في عين العرب/كوباني)، وبالفعالية المحدودة ضمن مناطق نفوذ التنظيم الذي استطاع نسبياً التكيف معها.

أمّا على صعيد المقاومة الوطنية المسلحة (الرافضة لنظام الاستبداد في دمشق) فلقد شهد هذا العام انكماشها نتيجة حدثين مفصلين، أولهما تعرضها لتحدي مواجهة توسّع جبهة النصرة التي قضمت وجود الجيش الحر في إدلب وريف حلب الغربي وباتت المتنفذة شبه الوحيدة في الشمال السوري، وثانيها توحد قواتها في الجنوب تحت اسم الجيش الأول والذي استطاع بدوره تحقيق انتصارات كبيرة في محافظتي درعا والقنيطرة. وكل ذلك حدث بالتوازي مع تمكّن تنظيم الدولة في الصحراء السورية ومع انهيار الحدود السورية العراقية وسقوط الموصل.

كما حافظت القوات الموالية للنظام وإيران على سيطرتها في وسط البلاد واستطاعت أن تحقق مكاسب كبيرة في ريف حماة الشمالي والغربي، كان أهمها السيطرة على بلدة مورك الاستراتيجية، إلا أنها خسرت موقعين هامين لشمال الجبهة الوسطى وهما مطار وادي الضيف ومعسكر الحامدية، كما لم تستطع الحسم في مدينة حلب رغم إعلان النظام تكراراً عن حملات عسكرية لإعادتها، وكانت جبهة الملاح وحندرات موقع استنزافٍ كبيرٍ لها وللميليشيات اللبنانية والعراقية.

تحديات المقاومة الوطنية المسلحة

أضحى مطلب التأثير في معادلات التغيير العسكري الفرصة الحقيقية أمام قوى المقاومة الوطنية المسلحة المنتشرة على امتداد الجغرافية السورية. وتأتي أولوية ذلك لكي تمتلك زمام المبادرة وتحسّن خياراتها السياسية، خاصةً في مناخ المسارات السياسية المستعصية سواء عبر التفاوض أو عبر جهود المجتمع الدولي وفاعليه. وإن ما تشهده الجبهات الشامية من تدخلات عسكرية إيرانية تبين بوضوح طبيعة المهام التي تقوم بها أصالةً أو نيابةً والاحتمالات المترتبة عليها والتي غيرّت سمات الصراع ومحركاته، الأمر الذي يهدد بظهور متغيرات إضافية تزيد من تعقيد المهام الوطنية التي تضطلع بها قوى المقاومة الوطنية، ناهيك عن تأثيرها على سلوكيات الجماعات المسلحة العابرة للحدود التي ما فتئت تهدّد المشروع الثوري الوطني برمته.

تتراكم التحديات أمام مسيرة هذه القوى وتزيد من مسؤولياتها، وتتنوع مصادرها ما بين المؤثرات والمحددات الخارجية وظروف ومعطيات الواقع المحلي على كافة الصُعد، وتشكّل هذه التحديات فرصةً كامنةً لهذه القوى كي يتمّ العمل على توحيد وتنسيق الجهود في سبيل المهمة الرئيسة المتمثلة بإنشاء جسمٍ عسكريٍ واضح التنظيم والهيكلية قادرٍ على التصدّي للقوى الموالية للنظام ولإيران المتفوقة عتاداً وتخطيطاً. ولكي تتسق سلوكيات المقاومة العسكرية مع بعضها بعضاً وتفرز فاعليةً تعيد زمام المبادرة لها، ينبغي مواجهة التحديات التالية:

- **إنشاء علاقة تكامل مع القوى الثورية السياسية**، فغياب التنسيق وعدم تلازم مسارات العمل الثوري يزيد من ترسيخ القناعة السياسية الإقليمية والدولية بعدم كفاءة مكونات المعارضة في إدارة نظامٍ سياسيٍ بديلٍ قادرٍ على ضبط المشهد السياسي والعسكري والاجتماعي العام ولوازمه الأمنية. وهو الأمر الذي ساهم في تجاوز الفاعلين الدوليين والإقليميين لإشكالية الفصام بين الفعل الثوري السياسي والعسكري عبر سياسات التحكّم والإدارة

بالنيابة، وعن طريق تضييق الدعم العسكري والمالي واللوجستي الذي تهرّب منه الدول أصلاً وتحاول تحاشيه بحججٍ مختلفة. ولا يمكن هنا تناسي حساسية الموقع الجيوستراتيجي لشرق المتوسط الذي تشرف عليه الجغرافية السورية، سواء من الطرفين الأوروبي والروسي البعيدين أو الطرفين الإسرائيلي والإيراني القريبين.

- **مواجهة الخطط الإيرانية** خاصةً في الجهة الجنوبية حيث من شأنه سحب ورقة ضغطٍ تحاول إيران امتلاكها وتثبيتها في الواقع العسكري، وتتمثل باستنساخ نموذج حزب الله وسياساته الابتزازية للمكونات المحلية في مناطق درعا والقنيطرة، بالإضافة إلى رغبة طهران في اقتناص جيوب في الوسط السوري للمحافظة على طرق الإمداد والاتصال بين الجبهات. وهذا يتطلب من الجيش الأول الاستمرار في صدّ الميليشيات الشيعية والتنبّه من الوجود الكامن لتنظيم الدولة الإسلامية الذي لاتزال تتقاطع مصالحه مع المصالح الإيرانية في المنطقة، ويستدعي أن تقطع قوى المقاومة في القلمون وريف حمص الغربي طرق الإمداد والاتصال التي يتمتّع بها حزب الله.
- **تثبيت سياسة توازن الردع بين دمشق وريفها** عبر الاستمرار بتبنّيها وتتدارس خيارات تحسينها بالشكل الذي يُجبر النظام على التفاوض بشروطٍ ملائمة للمقاومة أو تثبيت الخطوط الفاصلة فيما بينهما. وسيحاول النظام عدم تكريس هذه السياسة عبر دفعه وتسويقه لسياسات الهُدن ضمن الحواضن الشعبية في الجبهات الملاصقة لدمشق، كجوبر وداريا، وذلك لإحكام السيطرة على المحيط الملاصق لدمشق، بالإضافة إلى تكثيف العمليات الجوية على الغوطة الشرقية. ولتحقيق ثبات الخطوط الفاصلة تحتاج فصائل المقاومة إحكام سيطرتها على كامل الغوطة الشرقية وتطهيرها من الخلايا التابعة للنظام والميلشيات التابعة له، وتكثيف الجهود وتوحيدها لضرب نقاط المدفعية التابعة للنظام وتعطيل حركة المطارات العسكرية الموجودة في مناطق الضمير والسّين والناصريّة.
- **الحسم في طبيعة توجّه جبهة النصرة** بعد أن تنكّبت عن الأهداف الوطنية وطغى على سلوكها خيال الإديولوجيات العابرة لجغرافية الصراع. ولقد نتج عن عدم الحسم في الأمر تمدّد جبهة النصرة وقضم بعض القوى الوطنية، بادعاءات وتبريرات جنائية، وهيّئ لها الفرصة للمضي في خياراتها المتمثلة بجبر خساراتها التي مُنيت بها في دير الزور جرّاء ضربات تنظيم الدولة، مستعيضةً عن ذلك بسياسة التمكين في الجبهة الشمالية. وتُعتبر أحداث الأتارب الأخيرة وضرب النصرة حركةَ حزم امتداداً لسياسة القضم التي بدأتها مع غيرهم من ثوار سورية. إن السياسة الأخيرة لجبهة النصرة تضع الجبهة الشامية أمام تحدّي تحجيم طموحات النصرة عبر تبني سياستين: الأولى حماية الفصائل المنضوية تحت جناحها والدفاع عنها، والثانية مطالبة جبهة النصرة بالالتزام بالمشروع الوطني عبر اتباع سياسات أكثر حزماً.
- **عدم التفريط بالمنجزات التي حققتها فصائل المقاومة في حماة وإدلب** صدّ الحملة التي يعدّها النظام بقيادة ماهر الأسد بغرض التجهيز لعملية عسكرية كبيرة لاقتحام مناطق في ريفي حماه وإدلب. حيث يتوجب على قوى المقاومة منع وصول قوات النظام لمعسكر الخزانات (المحرّر جنوب خان شيخون)، وذلك بهدف تثبيت الراجمات والمدفعية الثقيلة فيه واقتحام قرى في ريف حماة الشمالي، ومن ثَمّ الوصول إلى الحامدية ووادي الضيف بريف إدلب.

السيناريوهات المتوقعة لعام 2015

تدلّ المعطيات المحلية والإقليمية التي حدثت خلال الربع الأخير من عام 2014 والشهور الأولى من 2015 على غلبة العامل العسكري في الملف السوري، خاصةً إذا ما رصدنا الصراعات المتعددة القائمة على الجغرافية السورية والمستندة إلى أطر إيديولوجية وسياسية مختلفة وتحالفات دولية وإقليمية متباينة، ناهيك عن الصراعات المرشّح حدوثها جرّاء الوجود العسكري الإيراني المباشر كمّاً ونوعاً. ونتيجة لهذا الواقع يُرشّح بروز عدة سيناريوهات نذكر أهمها:

استمرار الانزياحات العسكرية

يدعم هذا السيناريو عدة معطيات ومؤشرات توحي بعدم نضوج مناخات الحلّ السياسي مما يدفع الفاعلين الدوليين والإقليميين للاستمرار بالبحث عن فرص تحسين التموضع وفق شروط إدارة الأزمة السورية وهو الأمر الذي يرشّح حدوث بعض السيولات في مناطق النفوذ هبوطاً وصعوداً مع بقاء المشهد العسكري قائماً على مبدأ تعدّد الجهات واختلاف ظروفها وسبل التحكّم بها. ولذلك يتوقّع أن تبقى جميع الجهات أسيرة التمدّد والتقلّص، باستثناء المنطقة الشرقية التي قد تسبب عمليات التحالف الدولي في تقلص سيطرة تنظيم الدولة، الأمر الذي سوف يستفيد منه حزب الـ PYD لإحكام قبضته على الحسكة وفرض هيمنته السياسية والعسكرية في تلك المنطقة.

يتطلب هذا السيناريو عدم تلكؤ الأطراف الداعمة للثورة السورية في تزويد المقاومة الوطنية بما يلزمها، فعندها يتمكّن نظام دمشق من خلال التصميم والمثابرة والتخطيط الدقيق للميليشيات التي تقودها إيران من مراكمة اختراقات وإنجازات، قد لا تأخذ صورة النصر الحاسم السريع، ولكنها مع مرور الزمن تسترجع أكثر المناطق والمفاصل الاستراتيجية من خلال القصف والتدمير والإنهاك أولاً ثم الزحف بمقاتلي ميليشيات ثانياً، مما يضع عملياً أوراقاً كافية في يد إيران لفرض شروطها بعد أن أصبحت سيطرتها أمراً واقعاً وأضحى استرجاع المواقع منها مكلفاً ولو توافر عند ذلك دعم المقاومة الوطنية.

تقاسم لمناطق نفوذ صلبة

مع استمرار غياب العنصر البري لقوى التحالف الدولي وعدم تطبيق مناطق آمنة في الشمال السوري فإن قوى التطرّف والإرهاب ستبقى تتمتع بالقدرة على تمكين مواقعها عبر تكثيف الدعم اللوجستي أو عبر التركيز على الجبهات المحلية الأخرى والانغماس في تفاصيلها الداخلية تمهيداً للسيطرة والانقضاض عليها، الأمر الذي يبلور مناطق سيطرتها. وعندها يبقى تنظيم الدولة مسيطراً في الرقة وريف الحسكة وريف حلب الشرقي وبادية الشام وصولاً لأطراف ريف دمشق، و تتمدّد جبهة النصرة في إدلب وحماه وبعض مناطق حلب الجنوبية والشمالية، ويستغل حزب الPYD الظروف العسكرية القائمة في الشمال لتطبيق حكمه الذاتي في ثلاثة كانتونات (عفرين وعين العرب والقامشلي)، أما نظام دمشق فيحافظ على مواقع سيطرته مبعداً جبهة الساحل والعاصمة عن أي صراع مسلح، بينما يستمرّ لواء الإسلام في بسط سيطرته السياسية والعسكرية والأمنية على ريف دمشق وصولاً إلى بعض بلدات القلمون، بينما تتقاسم الجبهة الجنوبية كلاً من الميليشيات الإيرانية والجيش الأول.

ويرجح هذا السيناريو إذا استمر الدعم على النسق "الإسعافي" آخر لحظة، بمعنى التضييق على الدعم إلى درجة قريبة من الاختناق إلى أن تتقدّم قوى نظام دمشق وحلفاؤه الإيرانيون وتسيطر على نقاطٍ استراتيجيةٍ تتطور إلى جيوب شبه دائمة ذات ثقل في معادلة الصراع.

إعادة الشمال إلى الصيغة الأولية للصراع

تكثر المؤشرات الدالّة على ماهية الفريق العسكري البرّي للتحالف الدولي، والذي سيتمثل في منطقة الشمال بالمعارضة السورية المعتدلة التي يتم تدريب حوالي 1500 شخص منها في تركيا مدعمّين بمستشارين ومدربين وخبراء أجانب، بالإضافة إلى حزب الPYD الذي سبق وشارك مع التحالف في معارك كوباني. وربما تتعزّز بذلك فرص تطبيق المناطق الآمنة خاصة بعد تنامي خيار تتدارسه الإدارة الأمريكية حول أهمية الدور التركي في معالجة ومحاربة الإرهاب، وذلك لأسباب جغرافية وأيديولوجية وعسكرية وسياسية. ويمكن أن ينبني على تلك المعطيات عدة نتائج قد تفضي لانحسار نفوذ جبهة النصرة وتنظيم الدولة في الشمال السوري وعودة المشهد السياسي والعسكري الصيغة الأولية المتمثلة في الصراع بين قوى المقاومة المسلحة الوطنية وقوات النظام، وتصاعد العلاقة الإيجابية والتساجم بين العناصر المدنية الثورية المختلفة وتوزع الأدوار مع فصائل المقاومة العسكرية. ويتعاظم احتمال هذا السيناريو إذا استمر التفاهم السعودي التركي ولم يتعثّر بسبب عقدة مصر أو بسبب ضغوطات دولية.

وختاماً، فإن أياً من هذه السيناريوهات يتأثر كثيراً بنتيجة المفاوضات على النووي الإيراني، فإذا عجزت الأطراف على اتفاق واضح مرضي، فستزجّ إيران بكل أوراقها في خضم المواجهة (بما في ذلك احتمال تصعيد المواجهة في البحرين)، أما إذا حالف الاتفاق نصيباً وافراً من النجاح فإنه سيكون من بنوده تفاهمات حول القضية السورية وتنازلات لإيران في هذا الشأن.